

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠١٤

### رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور المعدل الصادر في الثامن عشر من يناير عام ٢٠١٤ :  
وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ في شأن الإحصاء والتعداد :  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزي  
للتعبئة العامة والإحصاء :  
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣ لسنة ٢٠١١ بتحديد تبعية  
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لرئيس مجلس الوزراء :  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة :  
وبناءً على ما عرضه رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

#### قرر :

##### (المادة الأولى)

يجري تعداد عام شامل للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٦

##### (المادة الثانية)

تشكل لجنة عليا للتنسيق الإداري للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت  
عام ٢٠١٦ بهدف ضمان تكامل الجهد باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة بالدولة  
للحصول على أفضل النتائج .

##### (المادة الثالثة)

تشكل اللجنة العليا برئاسة السيد وزير التنمية المحلية والتنمية الإدارية ، وعضوية كل من :

السيد رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ( مقرراً ) .

ممثل عن كل من وزارات ( الخارجية ، الداخلية ، الدفاع ، التخطيط والتعاون الدولي ،  
السياحة ، الإعلام ، التعليم العالي ، التربية والتعليم ، التجارة والصناعة والاستثمار ،  
الشباب والرياضة ، العدل ، المالية ، النقل ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،  
التنمية المحلية والتنمية الإدارية ، الأوقاف ، الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية)  
من شاغلي الدرجة الممتازة يختاره الوزير المختص .

ممثل عن الأمانة العامة لمجلس النواب .

ممثل عن الهيئة العامة للمساحة .

رئيس الإدارية المركزية للتعداد بالجهاز المركزي للتيبة العامة والإحصاء .

**(المادة الرابعة)**

تحجتمع اللجنة بصفة دورية بدعوة من رئيسها ، وتضع لائحة بنظام العمل بها ، ويكون للجنة أمانة فنية لمساعدتها في المهام المسندة إليها .

**(المادة الخامسة)**

يجوز للجنة أن تشكل لجاناً نوعية من بين أعضائها للقيام بهام محددة تكلف بها .

**(المادة السادسة)**

لللجنة العليا واللجان النوعية المنبثقة عنها أن تدعى لحضور اجتماعاتها من تراه من الخبراء أو المتخصصين دون أن يكون لهم صوت معدود .

**(المادة السابعة)**

على كافة جهات الدولة - كل فيما يخصه - معاونة اللجنة العليا في أداء مهامها .

**(المادة الثامنة)**

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في غرة رجب سنة ١٤٣٥ هـ

(الموافق ٣٠ أبريل سنة ٢٠١٤ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس / إبراهيم محلب